

الطبية السوريون في سلوفاكيا؛ التفجير الأثم في دمشق مؤشّر لعجز الإرهابيين

دان الطلبة السوريون الدارسون في سلوفاكيا، بأشد العبارات، التفجير الإرهابي الذي استهدف حافلة لنقل الركاب في منطقة الكلاسة قرب سوق الحميدية في دمشق، مؤكداً أن مثل هذه التفجيرات تؤشّر إلى مآزق الإرهابيين وداعميهم وعجزهم، في ظل صمود الشعب السوري وجيشه وقيادته. وقال الطلبة في بيان تسلّمته «سانا» نسخة منه، إن هذا التصعيد الإرهابي في منطقة الكلاسة في دمشق وكذلك في حي عكرمة في حمص، يؤكّد إفلاس هذه التنظيمات الإرهابية وداعيتها، في ظل الضربات الموجعة التي يكيلها لها الجيش السوري في الميدان. ونجّه الطلبة السوريون إلى أن هذه الجريمة تعدّ حلقة في سلسلة الجرائم المخطّط لها إقليمياً ودولياً بهدف قتل المدنيين واستهداف المؤسسات والدولة السورية مؤكداً أن هذا العمل الوحشي على رغم فداحته، لن يثنى شعبنا وجيشنا وقيادتنا عن المضي قدماً في القضاء على التنظيمات الإرهابية والإفلاق بالحوار السياسي لحل الأزمة في سورية. وجدد الطلبة السوريون تضامنتهم مع وطنهم الأم سورية بقيادة وشعباً، معززين عن إجلائهم للشهداء وتضحياتهم وتعازيهم لأسرهم.

تبنين تنعم ومحيطها بعيون مياه لو استغلت لخففت من معاناة الأهالي



تتشكّل تبنين والقرى المحيطة بها، منطقة غنيّة بعيون المياه، الدائمة والموسمية. فالعيون الدائمة عددها 10، أما الموسمية فتزيد عن الثلاثين، تظهر في منتصف الشتاء لتختفي في منتصف الربيع. ولتبنين وضع هذه العيون ومدى الاستفادة منها، زارت «الوكالة الوطنية للإعلام، المنطقة، وبدأت الجولة ببلدة تبنين حيث «عين السوردة»، التي أصبحت في هذه الأيام رهينة المحسنين، بعدما كانت مصدراً لمياه الشرب للكثيرين من أبناء القرى المجاورة والمارة وكذلك النازحين السوريين، كونها على طريق السلطانية. تبنين، بنت جبيل، فقد علقت عليها بلدية تبنين إعلاناً بأنها غير صالحة للشرب، بعدما كانت قد سجنتها منذ منتصف الصيف الماضي داخل قضبان الحديد. وتركت صنوبراً واحداً حرّاً طليقاً، يسقي من يشاء، والناس يشربون منه، على رغم الإعلان. وبحسب إفادة البلدية، فإن مياه هذه العين «ستفقر»، لتباع بسعر 250 ليرة لبنانية لكل 10 لترات، من دون قارورة في آثار المقبل. أسفل هذه العين، وفي زاوية تحت طريق الجمجمة، صفد البلطخ، هناك أيضاً عين أخرى تابعة لإخراج بلدة تبنين هي «عين المزراب»، وهي عين قديمة استغلها الفلسطينيون أيام تواجدهم في المنطقة قبل اجتياح عام 1982. هذه العين رُمّتها الوحدة الإيطالية العاملة ضمن قوات «اليونيفيل»، وبدأ بيع المياه فيها منذ حوالي سنة، وتشتهر ببرودة مياهها في الصيف، والسعر هو 250 ليرة لبنانية لكل 10 لترات. وفي الجهة الشرقية المقابلة لـ«عين المزراب»، هناك «عين الحمام»، الواقعة في إخراج بلدة صفد البلطخ والتي أخذت اسمها من دورها القديم، إذ كان الناس يقصدونها للاستحمام والغسيل الجلي، إضافة إلى تعبئة الجرار للشرب، ويروى أن الناس كانوا يضعون قطعة قماش في أرض الجرن الذي تتجمع فيه المياه فطرة فطرة ليحصرها بعد تبليلها في جرائهم. وهذه العين ما زالت حرة توزع المياه على سحبتها، وعلى بعد خمسين متراً من «عين الحمام»، ثمة عين أخرى تسمى «عين العرق»، وتسمّى كذلك لأن الرعاة كانوا يسقون منها مواشيهم والتي تغلب عليها الأبقار فكانوا يدلون إلى قعرها الممتلئ بالماء على عمق خمسة أمتار

عالج 1100 حالة في 13 سنة بنسبة شفاء ارتفعت إلى 82 في المئة مركز سرطان الأطفال في اليوم العالمي للمرض؛ كلنا واحد ضده... كي تستمر قصة الأمل



جذب مركز سرطان الأطفال في لبنان «CCCL»، في بيان أصدره بمناسبة اليوم العالمي للسرطان (الرابع من شباط)، التزامه توفير العلاج مجاناً للأطفال الذين يعانون هذا المرض. وأكد عزمه تحت شعار «كلنا واحد ضد السرطان»، على مأسسة عملية جمع التبرّعات، التي يتكل عليها حصراً، وتوسيع قاعدة المتبرّعين محلياً وخارجياً، بغية تأمين موازنة سنوية تبلغ 15 مليون دولار، تمكنه من جعل «قصة الأمل» تستمر، ومن مواصلة تقديم خدماته إلى أكبر عدد من المرضى، واستقبال جميع الأطفال الذين يتقدمون إليه من دون تميين. وقال الرئيس المؤسس الدكتور ناصر الشماخ: «لقد كان المركز، منذ تأسيسه في 12 نيسان 2002، خير حامل لرسالة داني توماس، مؤسس مستشفى سان جود، الذي أراد أن يكون لمستشفى الأميركي حضور في وطنه الإلّ لبنان». أما عضو المجلس التأسيسي وممثل المركز حالياً لدى الحكومة جوزف عسيلى، فشدد على أهمية الشراكة الاستراتيجية المستمرة والمتجددة مع الجامعة الأميركية في بيروت ومركزها الطبي ومستشفى «سان جود» للبحوث المتعلقة بالأطفال في ممفيس - الولايات المتحدة، والتي تشمل أيضاً اتحاد الجمعيات الخيرية الأميركية اللبنانية السورية «ALSAC».

وأشار أمين صندوق المركز ورئيس لجنة جمع التبرّعات فاروق جبر إلى أن المركز لم يكن ليتمكن من الاستمرار في أداء رسالته على مدى السنوات الـ13 المصروفة، لولا المساهمات السخية من داعميه. وشدّد رئيس مجلس الأمناء بين العامّين 2006 و2009 سليم الزعني على أن الدور المصري وبالغ الأهمية الذي يؤديه المركز، أضحى يستلزم مأسسة المركز، خصوصاً في ما يتعلق بأليات تمويله، بحيث لا يعود هذا التمويل موسماً أو مرهوناً بعدد محدود من المتبرّعين الكرماء. وقال أمين سُر مجلس الأمناء ورئيس لجنة العلاقات الدولية ورئيس المركز سابقاً (بين 2010 و2013) بول إدّه، إن المركز، انطلاقاً من حاجته إلى توسيع قاعدة المتبرّعين والمساهمين، يعزّز تعزيز تواصله مع مختلف المناطق اللبنانية، للتوعية في شأن المرض ودور المركز.

لبنان الأخضر» يحتضر طبيعياً... فهل أسرعنا أفراداً ومؤسسات لإنقاذه؟



أهم ما توفره هذه الاستراتيجية الممولة من الاتحاد الأوروبي، والمنفّذة بالشراكة بين وزارة البيئة و«جمعية على صعيد المؤسسات والإدارات وعلى الصعيد المحلي لإدارة حرائق الغابات». وتتضمن هذه الاستراتيجية خمسة محاور أساسية هي: الأبحاث والمعلومات، تقليص الخطر، الجهوية، الاستجابة وإعادة التأهيل. والهدف منها الدعم الميكرو وإدارة أفضل لحرائق الغابات وفوائدها المرتبطة بالبيئة خصوصاً المناطق الريفية، إضافة إلى إنشاء فرق تطوعية في المجتمعات السكانية المحيطة بالغابات وتزويدها بالتجهيزات اللازمة لمكافحة الحرائق. في المقابل، ما هي التهديدات التي يجب الحد منها للوصول إلى تطبيق هذه الاستراتيجية؟ غابات لبنان كانت تغطي ما يقارب 13.2 في المئة من مساحتها حتى عام 2006، إلا أنّ معظم المعطيات المتوافرة اليوم تجمع على تراجعها إلى حد كبير، لذلك يجب العمل على مكافحة الحرائق والوقاية منها، تنظيم التوسع العمراني بحيث يضمن وجود مساحات خضراء وتغيير نمط استخدام الأراضي بالوجهة التي لا تضرب الأشجار المتواجدة فيها أو حولها، والحد من وجود المقالع والكشارات، إضافة إلى الظروف الطبيعية والبيئية التي تساهم بشكل كبير في ازدياد مخاطر احتراق الغابات الذي يقضي سنوياً على مساحات تتراوح بين 1500 و2000 هكتار فيما قضى على أكثر من 3700 هكتار خلال موسم 2006 و2007.

سعت كل واحدة في إطار مهمتها، إلى بذل الجهود لتنفيذ مشاريع تحريجية على مستوى البلاد. جمعية الثروة الحرجية والتنمية، ووفق ما جاء على لسان مديرتها العام سوسن أبو فخر، لديها مشتل ينتج سنوياً حوالي مليون ونصف مليون شجرة من الصنوبر، ويوزع كل ستة مئة ألف شجرة في لبنان، وتنظم الجمعية هذه السنة حملة تشجير كبيرة على مختلف الأراضي اللبنانية لزرع 450 ألف شجرة، بالتعاون مع بلديات المناطق. ويجري هذا العمل ضمن خطة وضعتها الجمعية عام 2009 وتبنيها وزارة الزراعة لرفع رقعة الغطاء الأخضر من 13 في المئة إلى 20 في المئة وتطلق بالتعاون مع وزارة البيئة، خصوصاً أن عمليات التحريج بلغت نسبتها بين 70 و80 في المئة، إلا أن معلومات دقيقة حول هذا النجاح في التحريج لم تتوفر على مستوى البلاد ككل. وأوضح أن وزارة الزراعة تقوم بدورها عبر منع قطع الأشجار تحت طائلة الملاحقة والمحاسبة القانونية لحماية الثروة الحرجية، ولكن تلازم مكافحة الحرائق في الغابات والتشجير لم يكن على قدم المساواة، فضعف التنسيق بين الإدارات والتنقص في المعدات، وعدم توفر عناصر الفرق المدربة لتطبيق الحرائق وغياب شبكات الطرق الملائمة، حال في كثير من الأحيان من دون أداء الدور المطلوب وتجنّب وقوع الحشرات.



عده: رعاية النحل، إنتاج الصنوبر، المنتجات الحطبية، النباتات الطبية والعطرية وإنتاج الفحم. وتعتبر هذه الوسائل مصادر دخل مهمة يمكن التحويل عليها. وبالنسبة إلى قطاع الغابات، فلا يزال الأقل مساهمة في مجمل الدخل المحلي، لأن الإنتاج الخشبي لم يأخذ الحيز الأساسي في هذه العملية الاقتصادية لكثرة القيود المحيطة به. أما الصنوبر فهو المنتج الحرجي غير الحطبي، يخضع لسياسات ضريبية تشجيعية تميّزه عن الواردات. **تنمية وحماية** أشجار كثيرة نستطيع زرعها والاستفادة منها، ولا تقل أهميتها عن شجرة الأرز. على سبيل المثال شجرة الزراب، التي يضعها الباحث كريستيان أخرس، بالمثوفة أهمية على شجرة الأرز، كما تتمتع به من التفرد بالعيش على ارتفاعات عالية تصل إلى 2700 متر، بينما أقصى وجود لها يقع على ارتفاع 1700 متر، وقوى صمودها في وجه الحرائق، وهي لا تغطي سوى عشرة هكتارات من أراضي لبنان متفرقة الوجود في جبل لبنان وسفوحه الشرقية والغربية. تقتات الطيور من ثمارها وتعيد رمي بذورها، الأمر الذي يساهم في إنبات الشجر من جديد على إثر تقاعلها مع عوامل الطبيعة المناخية وفقاً لما ذكره الباحث البيئي أخرس، فلماذا لا تكون شجرة الزراب مزرعة بكثافة في البقع اللبنانية بأكملها، لما لها من قدرات تحمل العوامل الطبيعية وعيشها في مناطق ذات ارتفاع عال.

الفوائد الاقتصادية حماية الممتلكات الحرجية الخاصة والعامّة، وتقعيد الإهتمام بالإدارة البيئية للوارد الطبيعية في الإملاك الدينية ضرورية، وبحاجة إلى خطة متكاملة، خصوصاً أن المعلومات تشير إلى أنّ نحو 40 في المئة من المناطق الحرجية تملكها الأوقاف الدينية المحلية، وقد استفاد اللبنانيون عموماً والمجتمعات الريفية خصوصاً من الموارد الحرجية بوسائل

تحقيق: إيمان سلامة

لبنان الأخضر»، كلمات ردتها السيدة فيروز على مسامعنا منذ الصغر وكبرت معنا، متغنين بمعانيها مؤمنين بما تحملته هذه الأرض من كنوز طبيعية تجعلنا جنوداً لحمايتها والدفاع عنها أينما اقتضت الحاجة، لكن صراعات البشر وحروبهم فوق تراب الوطن لم تبق للخضار منتفخاً ولم يترك زحف العارضة بكافة أشكال تركيباته الاستعميتية زاوية إلا واستنفذها بطريقة أو بأخرى.

أين أصبحت ثروة لبنان الطبيعية؟ ونحن كمواطنين لبنانيين، ماذا فعلنا لهذا الكنز الثمين؟ هل استطاعت المؤسسات الرسمية وهيئات المجتمع المدني وحدها العمل للحد من إمكانية تصحر بلدنا؟ فكيف كانت مساحة الثروة الطبيعية التي يملكها لبنان واين أصبحت؟ أسئلة تحاول «الوكالة الوطنية للإعلام» إيجاد أجوبة لها في هذا التحقيق.

لبنان يتميز في المنطقة العربية بثروة طبيعية من غابات وأحراج ومياه قدرت بـ35 في المئة من إجمالي مساحته عام 1965، تراجعت في السنوات الأخيرة لتصل إلى 13 في المئة عام 2009 بحسب بيانات وزارة البيئة، ما دعا حينذاك جميع المسؤولين للاستغفار وإطلاق صفارات الخطر، للتكاتف وحدة متوحدة وحماية الغطاء الأخضر، الذي وصف بأنه مورد اقتصادي يستاهل من الحكومات المتعاقبة وضع سياسة واضحة وقانونية تنفّذ وتطبق أينما تدعو الحاجة.

وقد نجح البيئيون والمتمخضون في هذا المجال عام 2009 بحرق حرائق الغابات» على وضع «الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات»، حيز العمل التنفيذي عبر تعهد الحكومة الحالية ببيابها الوزاري «توسيع رقعة لبنان الخضراء» من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات، ومتابعة أعمال التحريج وتنشيط «الإدارة البيئية لأحواض والإهتمام بالمحميات الطبيعية».